الدرس التاسع : جريمة عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات

المبحث الخامس :جريمة عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات

Non déclaration et fausse déclaration du patrimoine

وهي الجريمة المنصوص و المعاقب عليها بالمادة 36من ق م ف و التي بموجبها يعاقب القانون الموظف العام الخاضع قانونا لواجب التصريح بالممتلكات و الذي لم يقم بذلك عمدا بعد مضي شهرين من تذكير بالطرق القانونية أو قام بتصريح غير كامل أو غير صحيح او خاطئ ، أو أدلى عمدا بملاحظات خاطئة أو خرق عمدا الإلتزامات التي يفرضها عليه القانون و إلزام الموظفين العموميين بالتصريح بالممتلكات هو نظام إستحدثه المشرع للحد من مختلف صور الفساد الإداري و المتاجرة بالوظيفة العامة التي انتشرت في أجهزة الإدارة العامة .

وقد عرف المشرع الممتلكات في المادة 2 /و ، والتي سبق ذكرها بالتفصيل عند دراسة جريمة الاختلاس و عليه يشمل التصريح ما يلي :

1) الأملاك العقارية و غير المبنية ، 2)الأملاك المنقولة ، 3) السيولة النقدية و الاستثمارات ، 4) الأملاك الأخرى .

وفيما يلي تحديد قائمة الموظفين المعنيين بالتصريح وكذا الهيئات المؤهلة بتلقي هذه التصريحات .

1.الموظفون المعنيون

وفقا للمادة 1/6من ق م ف ، يكون التصريح بالممتلكات الخاصة برئيس الجمهورية ، وأعضاء البرلمان و رئيس المجلس الدستوري و أعضاءه و رئيس الحكومة و أعضاءها ورئيس مجلس المحاسبة ، و محافظ بنك الجزائر و السفراء و القناصلة و الولاة و أخير القضاة أمام الرئيس الأول للمحكمة العليا و ينشر محتوى التصريح بالممتلكات في الجريمة الرسمية خلال الشهرين الموالين لانتخاب المعنيين او تسليم مهامهم .

1. الهيئات المؤهلة بتلقي التصريحات

- التصريح أمام الرئيس الأول للمحكمة العليا
- التصريح أمام الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحة
- التصريح أمام السلطة الوصية

- التصريح أمام السلطة السلمية المباشرة

القصد الجنائي

ويتمثل في التعمد ، فلا تقوم الجريمة إلا إذا تعتمد الموظف العمومي عدم التصريح أو التصريح الكاذب ومن ثم فلا تقوم الجريمة إذا كان عدم التصريح أو التصريح الكاذب نتيجة إهمال أو لامبالاة.

ومن الصعب الفصل بين الإهمال و التعمد لاسيما عندما يتعلق الأمر بصورة التصريح و التصريح غير الكامل و التصريح الخاطئ.

قمع الجريمة :

تعاقب المادة 36 على هذا الفعل بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات و بغرامة من 50 000 دج إلى 500 000دج وبوجه عام ، تطبق على هذه الجريمة بصورتيها مجمل الأحكام المقررة في قانون الفساد ، سواء تعلق الأمر بالظروف المشددة أو الإعفاء من العقوبات و التخفيض منها أو العقوبات التكميلية أو المصادرة أو التقادم أو أساليب التحري الخاصة .